الأمم المتحدة

A/AC.278/2023/2

الجمعية العامة

Distr.: General
26 April 2023
Arabic
Original: English

الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

الدورة الثالثة عشرة

3-6 نيسان/أبريل 2023

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة عن دورته الثالثة عشرة

المقرر بالنيابة: السيد توماس **غرونوالد** (سلوفاكيا)

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

1 - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة دورته الثالثة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 3 إلى 6 نيسان/أبريل 2023. وعقد الفريق العامل سبع جلسات.

2 - وافتتح الدورة الرئيس المؤقت للفريق العامل، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

باء - الحضور

3 - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحضرها أيضا ممثلون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين على الرابط التالي: http://social.un.org/ageing-working-group/thirteenthsession.shtml.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

4 - نظر الفريق العامل في جلسته الأولى، المعقودة في 3 نيسان/أبريل، في الترشيحات لعضوية مكتب الفريق العامل وانتخب بالتزكية ماريا ديل كارمن سكيف (الأرجنتين) رئيسة، وماريا روزني بلتزار فانغكو (الفلبين) وتوماس غرونوالد (سلوفاكيا) وبياتريس مايي (كندا) نوابا للرئيسة. وأُبلغ الفريق بأن السيد غرونوالد سيعمل مقررا إلى أن يرد ترشيح لمنصب المقرر.

240523 230523 23-07876 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - وتألف مكتب الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيسة:

ماريا ديل كارمن سكيف (الأرجنتين)

نائبتا الرئيسة:

ماريا روزني بلتزار فانغكو (الفلبين)

بياتريس مايي (كندا)

نائب الرئيسة والمقرر بالنيابة:

توماس غرونوالد (سلوفاكيا)

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

6 - نظر الفريق العامل في جلسته الأولى، المعقودة في 3 نيسان/أبريل، في جدول الأعمال المؤقت وأقره، بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.278/2023/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3 - مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

4 - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

5 - التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم.

6 - متابعة القرار 190/77: التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم: الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وما قد يُدرج في صك قانوني متعدد الأطراف من محتوى وتحديد المجالات والمسائل التي يلزم فيها توفير مزيد من الحماية واتخاذ إجراءات إضافية.

7 - مسائل أخرى.

8 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة.

9 - اعتماد التقرير.

7 - ونظر الفريق العامل في الجلسة نفسها في تنظيم الأعمال المقترح لدورته الثالثة عشرة وأقره، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.278/2023/CRP.1. وأدلى ممثلو الاتحاد الروسي ومصر والكاميرون ببيانات.

هاء - مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

8 - أُبلغ الفريق العامل في جلسته الأولى، المعقودة في 3 نيسان/أبريل، بمشاركة 15 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الدورة الثالثة عشرة، وفقا للمقرر 1/7 المتعلق بطرائق مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمله (انظر A/AC.278/2016/2، الفقرة 10).

واو - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

9 - نظر الفريق العامل في جلسته الأولى، المعقودة في 3 نيسان/أبريل، في مشاركة المنظمات غير الحكومية التالية البالغ عددها 17 منظمة في أعماله وقرر منحها الاعتماد:

منظمة Unprivileged To The Humanitarian Action Need (UTTHAN)

منظمة Ageless Inspiration Charitable Organisation

مؤسسة المفكرين العصريين (Modern Thinkers Foundation (MTF))

منظمة COTA Australia

الاتحاد الوطني للمتقاعدين (National Pensioners Federation)

منظمة SAGE (منظمة توفير الخدمات لكبار السن من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والدفاع عنهم)

منظمة Relationships Australia

رابطة الكومنولث لرعاية الشيخوخة (Commonwealth Association for the Ageing – CommonAge)

منظمة منع إساءة معاملة كبار السن في أونتاريو (Elder Abuse Prevention Ontario (EAPO))

مجموعة RTOERO

مجلس منظمات كبار السن في كولومبيا البريطانية (Council of Senior Citizens' Organizations of British Columbia (COSCO BC))

معهد شمشون لأبحاث الشيخوخة (Samson Institute For Ageing Research (SIFAR))

مؤسسة الفريق العامل المعني بالمرأة (Women Working Group (WWG))

رابطة مساعدة المسنين في جمهورية الكونغو الديمقراطية (HelpAge DRC)

مؤسسة Mission to Elderlies

رابطة دراسات الشيخوخة (Association for Aging Studies (SENEX))

الرابطة الوطنية للمتقاعدين من الموظفين الاتحاديين (National Association of Federal Retirees)

زاي - الوثائق

10 - يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على الفريق العامل في دورته الثالثة عشرة على الرابط التالي: http://social.un.org/ageing-working-group/thirteenthsession.shtml.

ثانيا - التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم

11 - خلال الجلستين الأولى والثانية، المعقودتين في 3 نيسان/أبريل 2023، نظر الفريق العامل في البند 5 من جدول الأعمال وأجرى مناقشة عامة بشأن هذا البند.

12 - وبدأ الفريق العامل في جلسته الأولى، المعقودة في 3 نيسان/أبريل، مناقشته العامة بشأن البند واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من كوبا (باسم مجموعة الـ 77 والصين)، وشيلي (باسم مجموعة أصدقاء كبار السن)، والاتحاد الأوروبي، والبرتغال (باسم الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين)، وكندا، وكينيا، والنمسا، وألمانيا، وبربادوس، وسلوفينيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والبرازيل، والهند وشاهد بيانات مسجلة مسبقا أدلى بها ممثلو كل من تركيا، وبيلاروس، والاتحاد الروسي، وبيرو، وغواتيمالا، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، والأرجنتين، وكولومبيا.

13 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 3 نيسان/أبريل، واصل الفريق العامل مناقشته العامة واستمع إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من سلوفاكيا، وإكوادور، وقيرغيزستان، والجمهورية الدومينيكية، واليونان، ونيبال، وسري لانكا، وتونس، ومصر، واليمن، وناميبيا، وكوت ديفوار، وميانمار، وبنغلاديش، والفلبين، والسنغال، والجبل الأسود، وإسبانيا، ونيجيريا، والصين، وتايلند، واليابان، والمغرب، وجورجيا، وماليزيا، وقطر، وكولومبيا، ومالطة، وباراغواي، والجزائر، وفييت نام، وإيطاليا، والمكسيك، وأوكرانيا، وإثيوبيا، وكذلك المراقب عن الكرسي الرسولي. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لجمهورية كوريا، وبولندا، وجورجيا، وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة صغار على التقاعد، وشبكة نصرة كبار السن، والرابطة الدولية لتوفير الإسكان والخدمات للمسنين، ومؤسسة Mission to Elderlies، ومنظمة SAGE (منظمة توفير الخدمات لكبار السن من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والدفاع عنهم)، والمنظمة الدولية المعنية بالمسنين (المملكة المتحدة)، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين. واطلع الفريق العامل المفتوح العضوية على البيان المسجل مسبقا الذي أدلى به ممثل المنظمة غير الحكومية منبر أوروبا للشيخوخة.

ثالثا - متابعة القرار 190/77: التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم: الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وما قد يُدرج في صك قانوني متعدد الأطراف من محتوى وتحديد المجالات والمسائل التي يلزم فيها توفير مزيد من الحماية واتخاذ إجراءات إضافية

14 - نظر الفريق العامل في البند 6 من جدول الأعمال في جلساته من الرابعة إلى السادسة، المعقودة في 4 و 5 نيسان/أبريل 2023.

مناقشة تحاورية بشأن متابعة القرار 190/77 ومتابعة مجالي التركيز للدورة الثانية عشرة: مناقشة الإسهامات المعيارية

15 - كان معروضا على الفريق العامل من أجل نظره في هذا البند وثيقة مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عنوانها "إسهامات موضوعية في شكل مضامين شارعة لوضع معيار دولي ممكن بشأن مجالي التركيز 'مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة' و 'الأمن الاقتصادي'" (A/AC.278/2023/CRP.2).

16 - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في 4 نيسان/أبريل، وبعد الاستماع إلى عرض قدمه رئيس فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز التابع لمفوضية حقوق الإنسان بشأن مجالي تركيز الفريق المتمثلين في "مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة" و "الأمن الاقتصادي"، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حوارية بشأن مجالي التركيز واستمع إلى عروض قدمها المحاورون التالية أسماؤهم: الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهلر؛ والمفوض المعني بحقوق ذوي الإعاقة وحقوق المسنين، في اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، ريغبي غيبريهاواريا؛ والأستاذ الفخري في القانون الدولي وحوق الإنسان في جامعة نيو ساوث ويلز في أستراليا، أندرو بيرنس؛ ونائبة رئيس مجلس إدارة الرابطة الأوغندية لمساعدة المسنين، روزميري بونغولي ناكاسيندي.

17 - ثم أجرى الفريق العامل مناقشة تحاورية، رد فيها المحاورون على التعليقات والأسئلة التي قدمها ممثلو الصين، والاتحاد الروسي، والمغرب، والأرجنتين، والجمهورية الدومينيكية. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات ممثلا المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان للفلبين وبولندا، وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الوطنية للمراكز القانونية المجتمعية (أستراليا)، والتحالف العالمي للمركز الدولي لدراسات طول العمر، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومنبر أوروبا للشيخوخة، ومؤسسة رفاه المسنين، وشبكة نصرة كبار السن، والمنظمة الدولية المعنية بالمسنين (المملكة المتحدة)، ورابطة المتقاعدين الأمريكية، والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة.

مناقشة تحاورية بشأن الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية

18 - كان معروضا على الفريق العامل، من أجل نظره في هذا البند، وثيقة مقدمة من مفوضية حقوق الإنسان عنوانها "إسهامات موضوعية بشأن مجال التركيز 'الحق في الصحة والخدمات الصحية'" (A/AC.278/2023/CRP.3).

19 - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في 4 نيسان/أبريل، وبعد الاستماع إلى عرض قدمه مدير مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك بشأن مجال تركيز الفريق المتمثل في "الحق في الصحة والحصول على

الخدمات الصحية“، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حوارية بشأن مجال التركيز واستمع إلى عروض قدمها المحاورون التالية أسماؤهم: وزير شؤون المسنين، في كندا، كمال خيرا؛ مدير المستشفيات في وزارة التضامن والاستقلالية والأشخاص ذوي الإعاقة، في فرنسا، أرنو فلانكوارت؛ ومدير إدارة وضع البرامج والشؤون الدولية التابعة للجنة الوطنية المعنية بالشيخوخة في الصين، لي جيهونغ؛ والنائبة الأولى لمحامي الدفاع العام في جورجيا، تامار غفارامادزي.

20 - ثم أجرى الفريق العامل مناقشة تحاورية، رد خلالها المحاورون على تعليقات وأسئلة ممثلي الأرجنتين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمغرب، والاتحاد الأوروبي، وبيرو، والهند، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات ممثلا المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان لألمانيا وإثيوبيا، وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الرابطة الكاميرونية لرعاية المسنين، والمركز الدولي لدراسات طول العمر في كندا، ومنظمة سانت إليزابيث للرعاية الصحية، ومنظمة مساعدة المسنين في ألمانيا، ومنظمة التحالف العالمي لحقوق المسنين (Nsindagiza)، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، والتحالف الدولي للتدخل في حالات الأزمات الطبية، ومنظمة مساعدة المسنين في كندا، والرابطة الدولية للرعاية الاستشفائية والملطفة، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، والتحالف العالمي للمركز الدولي لدراسات طول العمر، والرابطة الوطنية للمتقاعدين من الموظفين الاتحاديين، ومنظمة العفو الدولية، ومؤسسة Mission to Elderlies، ومنظمة صغار على التقاعد، والرابطة الوطنية للمراكز القانونية المجتمعية (أستراليا).

مناقشة تحاورية بشأن الإدماج الاجتماعي

21 - من أجل النظر في هذا البند، كانت معروضة على الفريق العامل وثيقة مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عنوانها ”إسهامات موضوعية في مجال التركيز ’الإدماج الاجتماعي‘“ (A/AC.278/2023/CRP.4).

22 - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في 5 نيسان/أبريل، وبعد الاستماع إلى عرض قدمه رئيس فرع الإدماج والمشاركة الاجتماعية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن مجال تركيز الفريق المتمثل في الإدماج الاجتماعي، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حوارية بشأن مجال التركيز واستمع إلى عروض قدمها المحاوران التاليان: السفير والرئيس الوطني السابق لجمعية الأمم الأولى، في كندا، أوفيد ميركريدي؛ ومديرة شبكة أبحاث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الشيخوخة الصحية، شيرين حسين.

23 - ثم أجرى الفريق العامل مناقشة تحاورية، رد فيها المحاورون على التعليقات والأسئلة التي قدمها ممثلو السلفادور، والصين، والأرجنتين، وألمانيا، وكندا، ومصر، والهند، وإيران (جمهورية - الإسلامية). وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لجورجيا، وغواتيمالا، وبولندا، وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الإيبيري الأمريكي لرابطات كبار السن، ومنظمة مساعدة المسنين في ألمانيا، منبر أوروبا للشيخوخة، والرابطة الدولية لتوفير الإسكان والخدمات للمسنين، وشبكة نصرة كبار السن، والتحالف العالمي للمركز الدولي لدراسات طول العمر، وصندوق بَليوم الهند الخيري، ومنظمة منع إساءة معاملة كبار السن في أونتاريو، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، ومؤسسة رفاه المسنين، والرابطة الوطنية للمتقاعدين من الموظفين الاتحاديين، ومؤسسة جوزيف أوند لويز كرافت - ستيفتونغ.

مناقشة تحاورية بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن

24 - في الجلسة السادسة، المعقودة في 5 نيسان/أبريل، وبعد الاستماع إلى بيان أدلت به الرئيسة، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حوارية بشأن مجال التركيز واستمع إلى عروض قدمها المحاورون التالية أسماؤهم: رئيسة شعبة السياسات الدولية المعنية بالشيخوخة والإدماج في الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب في ألمانيا، نيكول زوندورف - هينتي؛ ونائب مدير شعبة السياسات المتعلقة بالمسنين في وزارة الصحة والرفاه في جمهورية كوريا، لي تايغيونغ؛ والأمين الوطني المعني بحقوق المسنين في وزارة حقوق الإنسان والمواطنة في البرازيل، ألكسندر دا سيلفا؛ والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهلر؛ ورئيسة اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن، في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة، في جنيف، سيلفيا بيريل - ليفين.

25 - ثم عقد الفريق العامل مناقشة تحاورية، رد خلالها المحاورون على التعليقات والأسئلة التي قدمها ممثلو البرازيل، وماليزيا، وشيلي، والأرجنتين، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات كل من المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإعاقة وإمكانية الوصول، وممثلا المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان لجمهورية كوريا (أيضا باسم المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان) وألمانيا، وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مركز اليابان لدعم الأنشطة والبحوث المتعلقة بالمسنين، والرابطة الوطنية للمراكز القانونية المجتمعية (أستراليا)، والرابطة الدولية لتوفير الإسكان والخدمات للمسنين، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، والمركز الدولي لدراسات طول العمر في كندا، ومنظمة مساعدة المسنين في كندا، ومنظمةSAGE (منظمة توفير الخدمات لكبار السن من المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والدفاع عنهم)، ومؤسسة رفاه المسنين، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمنظمة الدولية المعنية بالمسنين، ودائرة حقوق الرعاية الواجبة للمسنين (دائرة حقوق المسنين).

رابعا - مسائل أخرى

26 - نظر الفريق العامل في البند 7 من جدول الأعمال في جلسته السابعة المعقودة في 6 نيسان/أبريل.

27 - وفي الجلسة نفسها، وبعد بيان أدلت به الرئيسة، أدلى ممثل شيلي ببيان عرض خلاله مشروع مقرر معنون "تحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان المفروضة لكبار السن وأفضل السبل لسدها" (A/AC.278/2023/L.1/Rev.1) ونُقح شفويا.

28 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغ الفريق العامل بأن مشروع المقرر لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

29 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو بلجيكا، والبرتغال، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والنمسا، ونيجيريا، والبرازيل، والسنغال، وإثيوبيا، وكذلك المراقب عن الكرسي الرسولي. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات كل من المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإعاقة وإمكانية الوصول، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، وممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة صغار على التقاعد، والمنظمة الدولية المعنية بالمسنين، والمركز الدولي لدراسات طول العمر في كندا، ومنبر أوروبا للشيخوخة.

30 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمد الفريق العامل مشروع المقرر، بصيغته المنقحة شفويا، ونصه كالتالي:

المقرر 1/13

تحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان المفروضة لكبار السن وأفضل السبل لسدها

إن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 190/77 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022 والفقرة 28 من القرار 182/65 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، التي قررت فيها الجمعية إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن عن طريق النظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات المحتملة وأفضل الطرق لسدها، بسبل منها النظر عند الاقتضاء في جدوى وضع مزيد من الصكوك واتخاذ مزيد من التدابير، وبعد أن نظر في المجالات التي يتعين فيها حماية حقوق الإنسان لكبار السن، ومنها "المساواة وعدم التمييز" و "العنف والإهمال وإساءة المعاملة" اللذين بحثهما في دورته الثامنة، و "الاستقلالية والاعتماد على الذات" و "الرعاية الطويلة الأجل والرعاية المخففة للآلام"، اللذين بحثهما في دورته التاسعة، و "الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي (بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية)" و "التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات" اللذين بحثهما في دورته العاشرة، و "إمكانية اللجوء إلى القضاء" و "الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل" اللذين بحثهما في دورته الحادية عشرة و "الأمن الاقتصادي" و "مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة" اللذين بحثهما في دورته الثانية عشرة، و "الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية" و "الإدماج الاجتماعي" اللذين بحثهما في دورته الثالثة عشرة، وإذ يعتزم النظر في موضوعي "المشاركة في الحياة العامة وعمليات اتخاذ القرارات" و "إمكانية الوصول والبنية التحتية والموئل (النقل والإسكان وإمكانية الوصول)" في دورته الرابعة عشرة:

(أ) يطلب إلى رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة تعيين ميسرين مشاركين في موعد أقصاه 1 أيار/مايو 2023، أحدهما من بلد متقدم النمو والآخر من بلد نام، للعمل مع المكتب من أجل وضع جدول زمني واضح ولتيسير النظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان المفروضة لكبار السن وأفضل السبل لسدها، ويدعو الميسرين المشاركين إلى عقد اجتماعات حكومية دولية غير رسمية تكون مفتوحة وشفافة وشاملة بين دورتي الفريق العامل الثالثة عشرة والرابعة عشرة، يشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة والمراقبون في الجمعية العامة، وإلى التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والخبيرة المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، ضمن ولايتها، خلال هذه العملية؛

(ب) يطلب إلى الميسرين المشاركين أن يقدما توصيات مقترحة متفاوض عليها على الصعيد الحكومي الدولي لينظر فيها في الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل وتعرض على الجمعية العامة للنظر فيها، وفقا للقرار 190/77، بشأن الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن والثغرات المحتملة، والخيارات المتعلقة بأفضل السبل لسدها.

31 - وبعد اتخاذ المقرر، أدلى ببيانات ممثلو كندا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وسلوفينيا، والأرجنتين، والجمهورية الدومينيكية. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات كل من ممثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الفلبين، وممثلو المنظمات

غير الحكومية التالية: مركز اليابان لدعم الأنشطة والبحوث المتعلقة بالمسنين، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، ومؤسسة Mission to Elderlies.

خامسا - موجز الرئيسة بشأن النقاط الأساسية للمناقشات

32 - في الجلسة السابعة، المعقودة في 6 نيسان/أبريل، ناقش الفريق العامل موجز الرئيسة بشأن النقاط الأساسية للمناقشات ووافق على إدراجه في تقرير الدورة. وفيما يلي نص الموجز الذي أعدته الرئيسة:

مقدمة

استُهلت الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة بانتخاب أعضاء المكتب. وانتخب الفريق العامل، بالتزكية، ماريا ديل كارمن سكيف (الأرجنتين) رئيسة، وماريا روزني بلتزار فانغكو (الفلبين)، وبياتريس مايي (كندا)، وتوماس غرونوالد (سلوفاكيا) نوابا للرئيسة في الدورة الثالثة عشرة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ الفريق بأن السيد غرونوالد سيعمل مقررا إلى أن يرد ترشيح لمنصب المقرر.

وترأست رئيسة الفريق العامل الجزءَ الافتتاحي من الدورة الثالثة عشرة. واستُهل الجزء بملاحظاتي الترحيبية، وتلتها ملاحظات افتتاحية أدلى بها رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، تشابا كوروسي (حضوريا)؛ وملاحظات افتتاحية أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لي جونهوا (حضوريا)؛ وملاحظات افتتاحية أدلى بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك (عن طريق فيديو مسجل مسبقا).

وأعرب عن خالص امتناني لجميع السلطات على مشاركتها والرسالة القوية التي بعثتها خلال هذا الجزء. وإنه لشرف للفريق العامل أن يعول على حضورها في دورته الثالثة عشرة.

ثم أقر الفريق العامل جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة وبرنامج عملها. وينبغي التشديد على أن الفريق العامل نظم أعماله وفقا للقرار الشفوي المتخذ خلال المناقشة التي جرت بشأن سبل المضي قدما خلال الدورة الثانية عشرة المعقودة في نيسان/أبريل 2022.

وخلال فترة ما بين الدورتين، اقترح المكتب تنظيما للأعمال يستند إلى إجراء مناقشة عامة في موضوع "التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن وحفظ كرامتهم"؛ وحلقة نقاش تعقبها مناقشة تحاورية بشأن العناصر المعيارية متابعة لدراسة مجالي تركيز الدورة الثانية عشرة، أي" مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة" و "الأمن الاقتصادي"؛ ومناقشة تحاورية بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن؛ وحلقتي نقاش تليهما مناقشة تحاورية بشأن مجالي التركيز للدورة الثالثة عشرة، أي "الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية" و "الإدماج الاجتماعي"[(1)]؛ ومناقشة بشأن سبل المضي قدما.

وخلال فترة ما بين الدورتين، طلبت من أعضاء الفريق العامل (الدول الأعضاء والدول المراقبة) والجهات المعنية الأخرى (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الحكومية الدولية، ووكالات الأمم

(1) خلال المناقشة التي أُجريت بشأن سبل المضي قدما التي أُجريت في الدورة السابعة، قرر الفريق العامل تركيز دوراته المقبلة على مسائل محددة تؤثر على تمتع كبار السن بما لهم من حقوق الإنسان. وقد أُدرجت قائمة بمسائل التركيز التي اقترحها أعضاء الفريق في الفقرة 29 من التقرير المتعلق بدورة العمل السابعة (A/AC.278/2016/2).

المتحدة، والمنظمات غير الحكومية) تقديم إسهامات موضوعية بشأن مجالي التركيز المختارين للدورة الثالثة عشرة، استناد إلى استبيانين أعدتهما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتلقى الفريق العامل الإسهامات التالية بشأن مجالي تركيز الدورة الثانية عشرة: (أ) فيما يتعلق بموضوع "الحق في الصحة الحصول على الخدمات الصحية"، من 20 دولة عضوا، و 21 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، و 8 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، و 28 منظمة غير حكومية معتمدة؛ (ب) فيما يتعلق بموضوع "الإدماج الاجتماعي"، من 23 دولة عضوا، و 21 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، و 9 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، و 32 منظمة غير حكومية معتمدة.

وبناء على العديد من الإسهامات الواردة، أعد المكتب، عن طريق مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورقة من ورقات غرف الاجتماعات لكل مناقشة تحاورية بشأن مجالي التركيز، تلخص الإسهامات وتُبرز المجالات التي تشكل أرضية مشتركة والاتجاهات التي جرى تحديدها في الردود على الاستبيانين. وأود أن أخص بالشكر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومفوضية حقوق الإنسان على إعداد تلك الورقات التي ساعدت في توجيه المناقشات التحاورية. ويمكن الاطلاع على الورقتين عبر الموقع الشبكي للفريق العامل.

وعلاوة على ذلك، وكما اتفق عليه على مستوى المكتب خلال فترة ما بين الدورتين، شرع الفريق العامل خلال دورته الثالثة عشرة في عقد حلقة نقاش ومناقشة تحاورية بشأن العناصر المعيارية لمعالجة المسائل المتصلة بمجالَي التركيز للدورة الثانية عشرة، أي "مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة" و "الأمن الاقتصادي".

وفي هذا الصدد، خلال فترة ما بين الدورتين، طلبت من أعضاء الفريق العامل وغيرهم من الجهات المعنية تقديم إسهامات معيارية على أساس استبيانين أعدتهما مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتلقى الفريق العامل إسهامات من 13 دولة عضوا ودولة مراقبة، و 13 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، و 4 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، و 10 منظمات غير حكومية معتمدة بشأن مجال التركيز "المساهمة في التنمية المستدامة"، وكذلك من 14 دولة عضوا ودولة مراقبة، و 13 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، و 4 كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، و 13 منظمة غير حكومية معتمدة بشأن مجال التركيز "الأمن الاقتصادي".

وبناء على تلك الإسهامات، أعد المكتب، عن طريق مفوضية حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورقتين من ورقات غرف الاجتماعات بهدف توجيه المناقشة التحاورية المتعلقة بالعناصر المعيارية.

وبعد إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل، نظر الفريق العامل في ترتيبات العمل الخاصة بدورته الثالثة عشرة: تقرر عقد جميع الجلسات بالحضور الشخصي. وفيما يتعلق بالمناقشة العامة، طلب من المتكلمين بيان ما إذا كانوا يرغبون في الإدلاء بكلماتهم بالحضور شخصيا أو عن طريق رسالة بالفيديو مسجلة مسبقا. وتقرر أن تُرسل البيانات الخطية، بما فيها تلك المتعلقة ببيانات الفيديو المسجلة مسبقا، إلى عنوان البريد الإلكتروني estatements@un.org. وتقرر إجراء المناقشات التحاورية والمناقشة المتعلقة بسبل المضي قدما حضوريا فقط. وفيما يتعلق بالحد الزمني للمداخلات، فإن البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء بصفتها الوطنية، وكذلك بيانات ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف"

والمنظمات غير الحكومية ذات المركز لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المعتمدة سابقا لدى الفريق العامل ستُحَد مدتها في ثلاث دقائق، بينما ستُحَد البيانات التي يُدلى بها باسم مجموعة من الدول في خمس دقائق.

وبعد أن اعتمد الفريق العامل ترتيبات العمل الخاصة بدورته الثالثة عشرة، نظر في مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف"[2]. ووفقا لمقرر الفريق العامل 1/7[3] بشأن طرائق مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمله (انظر A/AC.278/2016/2، الفقرة 10)، المتخذ في الجلسة الأولى من دورة عمله السابعة، في 12 كانون الأول/ديسمبر 2016، عُممت الطلبات الواردة من 15 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف" على الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الثانية عشرة بثلاثة أسابيع.

وقرر الفريق العامل تطبيق الترتيب الذي حدده رئيسه السابق (انظر A/AC.278/2016/2، الفقرة 29)، والذي تكون بموجبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة قادرة على شغل مقاعد منفصلة بعد الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب، وأخذ الكلمة، دون التمتع بحق التصويت، في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال وتقديم مساهمات خطية إلى الفريق العامل في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال.

وأود أن أرحب بالمشاركة الفعالة والمساهمات المجدية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات المركز "ألف" في مناقشات وأعمال الفريق العامل. وبالفعل، واصل الفريق العامل تعزيز مشاركة تلك المؤسسات في أعماله، وفقاً للولاية الصادرة عن الجمعية العامة في قرارها 181/72 المتعلق بالمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ثم شرع الفريق العامل في الموافقة على مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكانت قد طلبت الاعتماد. وقد تلقى 17 طلبا من تلك الطلبات، قُدمت وفقا لطرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، المعتمدة خلال دورته التنظيمية في عام 2011 (انظر A/AC.278/2011/2، الفقرة 8). ووافق الفريق العامل بتوافق الآراء على مشاركة المنظمات غير الحكومية السبع عشرة.

المناقشة العامة

بعد ذلك، عقد الفريق العامل، في الجلسة الأولى المعقودة صباح يوم 3 نيسان/أبريل 2023، مناقشته العامة. وأود أن أعرب عن تقديري للمشاركة النشطة لممثلي العديد من الدول الأعضاء والدول المراقبة ولممثلي مجموعات الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المناقشة، وأن أنوه بهذه المشاركة.

وخلال الجلسة الثانية، المعقودة بعد ظهر يوم 3 نيسان/أبريل، واصل الفريق العامل مناقشته العامة. وأود أن أُبرزَ مشاركة 3 وزراء و 4 نواب وزراء و 8 ممثلين من العواصم و 20 ممثلا دائما لدى

(2) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمنحها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المركز "ألف" تُعتبر ممتثلة امتثالا تاما للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، على نحو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها 134/48.

(3) يرد في الفرع هاء من تقرير الفريق العامل عن دورة عمله السابعة (A/AC.278/2016/2).

الأمم المتحدة وقائمين اثنين بالأعمال و 8 نواب ممثلين دائمين في المناقشة، وكذلك مشاركة 9 ممثلين آخرين ودولة مراقبة واحدة.

وخلال المداخلات، أقرت الوفود بأهمية الفريق العامل وأعربت عن تأييدها لعمله. وشددت على أهمية المضي في اتخاذ تدابير ملموسة لزيادة حماية حقوق الإنسان لكبار السن معربة في الوقت نفسه عن دعمها للمشاركة بنشاط في أعمال الفريق العامل وعن التزامها بهذه المشاركة.

وفي المناقشة العامة، أبرزت وفود عدة الاتجاهات الديمغرافية العالمية للسكان المسنين واعترفت في الوقت نفسه بالدور الهام الذي يؤديه كبار السن في مجتمعاتهم. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على ضرورة تمكين كبار السن بالكامل بوصفهم عناصر تغيير فعالة وتعزيز مشاركتهم الكاملة والمجدية بما يتيح لهم تقديم تلك المساهمة بفعالية.

وأبرزت بعض الدول الأعضاء كيف أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أدى إلى تضخيم أوجه عدم المساواة القائمة وفاقمَ في الوقت نفسه التمييز ضد كبار السن والعنف والإهمال وسوء المعاملة وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي يواجهها كبار السن. ومن بين التحديات التي يواجهها كبار السن، أشارت الوفود إلى العزلة، والوحدة، والحصول على الخدمات الصحية المتعلقة بالتشخيص والعلاج، والأمن المالي، والاستقلالية. وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى حالة كبار السن في سياق النزاعات المسلحة وأعربت عن تضامنها مع شعوبها.

وأبرزت الدول الأعضاء أهمية السياسات العامة الرامية إلى مواجهة مختلف التحديات التي يصادفها كبار السن باعتبارها جزءا من أولوياتها الوطنية. وبيَّنت تشريعاتها الوطنية والتدابير والسياسات المشتركة على الصعيد الوطني الرامية إلى النهوض بحماية حقوق كبار السن ورفاههم. وفي هذا الصدد، سلط عدد كبير من الوفود الضوء على الممارسات والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالحق في الصحة وبالحصول على الخدمات الصحية وبالإدماج الاجتماعي.

وأبرزت دول أعضاء عدة ومعظم المشاركين الآخرين أن الإطار الحالي لحقوق الإنسان لكبار السن يوفر تغطية مجزّأة وغير متسقة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، سواء في القانون أو في الممارسة، وشددوا على الحاجة إلى صك دولي ملزِم قانونا يعالج تحديدا الثغرات القانونية القائمة بهدف حماية حقوقهم بالكامل.

وعلى الصعيد الإقليمي، أبرزت بعض الدول الأعضاء أهمية اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن في تعزيز حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم. وأشارت بعض الوفود الأخرى إلى البروتوكول الأفريقي الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن.

وشددت دول أعضاء أخرى على أهمية خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة باعتبارها خريطة طريق لتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يشمل جميع الأعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشارت إلى ضرورة مواصلة تنفيذ الإطار القانوني الدولي القائم.

وأبرزت بعض الوفود أهمية مشاركة وانخراط جميع الجهات المعنية ورحبت بالمشاركة الشاملة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل.

وعقب المناقشة العامة، عقد الفريق العامل حلقة نقاش حوارية بشأن الإسهامات المعيارية لمجالي التركيز في الدورة الثانية عشرة، أي "مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة" و "الأمن الاقتصادي"؛

ومناقشة تحاورية بشأن "تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن"؛ وحلقتي نقاش متبوعتين بمناقشة تحاورية بشأن مجالي التركيز "الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية" و "الإدماج الاجتماعي".

وأود أن أعرب عن امتناني للمحاورين ومديري المناقشات على مداخلاتهم المجدية والموضوعية، التي أسفرت عن نقاش مثمر بين الأعضاء، مما ساهم في تنفيذ ولاية الفريق العامل المتمثلة في تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وكان بين المحاورين ممثلون للحكومات الوطنية، ومفوضية الأمم المتحدة حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.

وأود أن أثني على المكتب لما بذله من جهود في تنظيم تشكيلات أفرقة النقاش المختلفة، موليا في ذلك اهتماما خاصا للتوازن الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين وتنوع الجهات المعنية، الأمر الذي أثرى المناقشات الموضوعية طوال الدورة.

وسبقت كل مناقشة حلقةُ نقاش تخللتها عروض قدمتها طائفة متنوعة من الجهات المعنية التي أعربت عن آرائها انطلاقا من وجهات نظر مختلفة، مثل حقوق الإنسان، والقانون الدولي الحالي لحقوق الإنسان، والخبرات الوطنية والإقليمية، وولايات محددة في مجال حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأعقبت كلَ حلقة نقاش مناقشةٌ تحاورية شاركت فيها جميع الجهات المعنية، مسترشدة بورقتي غرف الاجتماعات اللتين أعدتهما مفوضية الأمم المتحدة حقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللتين قدمتا موجزا للاتجاهات الرئيسية والمجالات التي شكلت أرضية مشتركة انبثقت من الإسهامات الواردة قبل انعقاد الدورة.

متابعة مجالي تركيز دورة العمل الثانية عشرة: مناقشة بشأن الإسهامات المعيارية

بعد المناقشة العامة، عقد الفريق العامل حلقة النقاش التحاورية المتعلقة بالإسهامات المعيارية في مجالي تركيز الدورة الثانية عشرة[4]. وكان الهدف من المناقشة التحاورية هو مواصلة التفكير في المناقشات التي جرت خلال الدورة الثانية عشرة بشأن مجالي التركيز المتمثلين في "مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة" و "الأمن الاقتصادي" من منظور المقاييس المعيارية. وأبرزت وثيقة العمل (A/AC.278/2023/CRP.2) التي أعدتها وعرضتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الثغرات الموجودة في الإطار الدولي الحالي لحقوق الإنسان في كلا المجالين وضرورة وضع معايير محددة لسد تلك الثغرات.

وفيما يتعلق بمجال التركيز المتمثل في "مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة"، أبرزت العروض المقدمة من المحاورين والمناقشة التحاورية عدم وجود معايير محددة فيما يتعلق بمشاركة كبار السن ومساهمتهم في التنمية المستدامة في الأطر الوطنية والإقليمية والدولية. وسلط المحاورون والمتكلمون الضوء على التمييز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن باعتبارهما العقبتين الرئيسيتين أمام مشاركة

(4) أدار المناقشة المدير العام للمركز الوطني لكبار السن في نيجيريا، إيميم أوموكارو. وشمل المحاورون الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهلر؛ والمفوضة المعنية بالإعاقة وحقوق كبار السن في إثيوبيا، ريغبي غيبريهاواريا؛ والأستاذ الفخري في القانون الدولي وحقوق الإنسان، في جامعة نيو ساوث ويلز بأستراليا، أندرو بيرنس؛ ونائبة رئيس مجلس إدارة الرابطة الأوغندية لمساعدة المسنين، روزميري بونغولي ناكاسيندي.

كبار السن في التنمية المستدامة. ودعا المحاورون والمتكلمون إلى سد هذه الثغرات القائمة من خلال توفير ضمانات أكثر وضوحا وملاءمة في صك دولي ملزم قانونا.

وأشار عدد من المتكلمين إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كمثال للكيفية التي يمكن بها لصك ملزم قانونا أن يحسن النتائج الإنمائية على أرض الواقع. وجرت الإشارة تحديدا إلى المادة 4 من الاتفاقية، التي تضمن حق ذوي الإعاقة في المشاركة في وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات التي تمسهم، والمادة 32 منها، التي يطلب فيها إلى الدول ضمان شمول التعاون الدولي الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك البرامج الإنمائية.

وشدد بعض المتكلمين على أهمية دعم مشاركة كبار السن في المحافل الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة، مثل مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وفيما يتعلق بمجال التركيز المتمثل في "الأمن الاقتصادي"، شدد المحاورون والمتكلمون على أن الحق في الحماية الاجتماعية والحق في العمل والحق في مستوى معيشي لائق أصبحوا بعيدي المنال بشكل متزايد بالنسبة لكثير من كبار السن، مما يهدد أمنهم الاقتصادي. ويؤثر الفقر والنزاعات والكوارث الطبيعية وارتفاع تكاليف المعيشة وتغير المناخ بشكل غير متناسب على الأمن الاقتصادي لكبار السن في جميع أنحاء العالم. وشدد عدة متكلمين على أن انعدام الأمن الاقتصادي أكبر بالنسبة لكبار السن الذين يعانون من أشكال متقاطعة من التمييز على أساس نوع الجنس والعرق والريفانية، من بين عوامل أخرى.

وسُلط الضوء على الحق في السكن اللائق بوصفه عنصرا أساسيا في ضمان الأمن الاقتصادي لكبار السن. وقدم المتكلمون عدة أمثلة لانتهاكات حق كبار السن في السكن اللائق. وجرت الإشارة إلى أن كبار السن، مثلا، كثيرا ما يجدون مشقة في الحصول على القروض وغيرها من الموارد المالية. وشدد المتكلمون على ضرورة ضمان استفادة كبار السن من قروض الإسكان، والإسكان العام، والإعانات والبرامج المتعلقة بالأراضي، وكذلك خدمات الدعم المنزلي والمجتمعي، دون تمييز على أساس السن أو غيره من الأسس.

وناقش المتكلمون الحق في الضمان الاجتماعي مع التركيز على نظم المعاشات التقاعدية. وأشاروا إلى أن كبار السن يستبعدون أحيانا من مجموعات تدابير الدعم الاقتصادي، وأن المعاشات التقاعدية لا تواكب التضخم المتزايد، وأن تكاليف الرعاية الطويلة الأجل كثيرا ما تفوق الدخل المتأتي من المعاشات التقاعدية. وعلاوة على ذلك، سُلط الضوء على أن رقمنة الخدمات العامة والمصرفية يمكن أن تترك كبار السن دون إمكانية الحصول على المعلومات والتحكم في استحقاقاتهم الاجتماعية. وجرى تعميم بعض الممارسات الجيدة، بما في ذلك منح أرصدة خاصة بالمسارات الوظيفية ورصد مخصصات في الميزانية مكرسة لكبار السن.

وفي ضوء التحديات والأبعاد المترابطة المتعلقة بضمان الأمن الاقتصادي لكبار السن، أكد من جديد المحاورون والمتكلمون ضرورة صك دولي ملزم قانونا لسد الثغرات وتعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية

بعد حلقة النقاش التحاورية المتعلقة بالإسهامات المعيارية، أجرى الفريق العامل مناقشة تحاورية بشأن مجال تركيز الدورة الثالثة عشرة المتمثل في "الحق في الصحة والحصول على الخدمات الصحية"[5]. وقد أبرزت وثيقة العمل (A/AC.278/2023/CRP.3) التي أعدتها وعرضتها مفوضية حقوق الإنسان أن عدم وجود معايير دولية بشأن حق كبار السن في الصحة يؤدي إلى قصور عام في تعزيز هذا الحق وحمايته وإعماله. وجرت الإشارة في وثيقة العمل إلى أن الصكوك الدولية والإقليمية القائمة والدساتير والقوانين الوطنية محدودة النطاق ولا توفر حماية متسقة وشاملة.

وأكد المحاورون والمتكلمون الأهمية المحورية للحق في الصحة بالنسبة لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. وفيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها كبار السن في تمتعهم بالحق في الصحة، أشار العديد من المتكلمين إلى أن التمييز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن يشكلان عقبتين رئيسيتين. وذُكر أن العقبات الأخرى تشمل ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية المدفوعة من الأموال الخاصة، والصعوبات التي تواجَه في الحصول المادي على الخدمات، والافتقار إلى العاملين الصحيين المدربين تدريبا كافيا.

وسلط المحاورون والمتكلمون الضوء على الأثر الكبير الذي تركته جائحة كوفيد-19 على حق كبار السن في الصحة، بدءا من التأثير المباشر الناجم عن الفيروس ووصولا إلى تعطيل الخدمات الصحية، والعزلة والوحدة. وقدم عدة متكلمين أمثلة للتمييز على أساس السن في القطاع الصحي خلال الجائحة، مثل الأوامر العامة الصادرة بعدم إنعاش المقيمين في دور الرعاية والسياسات التي تقيد إمكانية زيارة دور الرعاية من جانب أفراد الأسر والمراقبين المستقلين، مما زاد من خطر سوء المعاملة والإهمال.

وخلال المناقشة، شدد المحاورون على أن الاحتياجات الصحية لكبار السن ليست متجانسة وتتراوح بين الأمراض غير المعدية وفقدان القدرة على التنقل والإعاقات الحسية. وبالمثل، أبرز المحاورون والمتكلمون أهمية النظر في كيفية تقاطع مسألة السن مع الخصائص الأخرى. وأشار عدة متكلمين إلى التفاوتات في الحالة الصحية لكبار السن من أفراد الشعوب الأصلية وكبار السن الذين يعيشون في المناطق الريفية. وأشار آخرون إلى أثر نوع الجنس والوضع من حيث الهجرة. وسُلط الضوء أيضا على الأثر غير المتناسب للنزاعات على كبار السن.

وشدد بعض المتكلمين على ضرورة ضمان خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الصحة العقلية، وكذلك على أهمية توفير خدمات مصممة خصيصا ومحددة الأهداف مكيفة مع احتياجات كبار السن بوجه عام وفي تلك المجالات بالتحديد. وشدد كثيرون على أهمية اتباع نَهج من نُهج دورة الحياة والتشجيع على توفير سلسلة كاملة من الخدمات، بما في ذلك الرعاية الوقائية والعلاجية والملطفة والمتخصصة.

(5) أدار المناقشة المسؤولة الطبية في الوحدة المعنية بالشيخوخة والصحة في منظمة الصحة العالمية، يوكا سومي. وكان المحاورون هم وزير شؤون كبار السن في كندا، كمال خيرا؛ ومدير المستشفيات ونائب مدير شؤون استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في المديرية العامة للتماسك الاجتماعي التابعة لوزارة التضامن والاستقلالية والأشخاص ذوي الإعاقة في فرنسا، أرنو فلانكارت؛ ومدير إدارة وضع البرامج والشؤون الدولية التابعة للجنة الوطنية المعنية بالشيخوخة في الصين، لي جيهونغ؛ والنائبة الأولى للمحامي العام في جورجيا، تامار غفارامادزي.

وكان الحفاظ على الاستقلالية وضرورة تعزيز الرعاية المنزلية وخدمات الدعم المنزلي مسألة محورية أخرى في المناقشة. وجرى التشديد على أهمية تفعيل خدمات الإسكان والدعم المراعية للمسنين من أجل شمول اختيارات كبار السن في العيش في استقلالية.

وشدد عدة متكلمين على عدم كفاية الإطار الدولي القائم وعلى ضرورة وضع واعتماد صك دولي ملزم قانونا لسد الثغرات وتحسين إنفاذ حقوق كبار السن. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على أن وضع صك من هذا القبيل يجب أن يجري بمشاركة كاملة وفعالة ومجدية من جانب كبار السن والمنظمات التي تمثلهم.

الإدماج الاجتماعي

بعد المناقشة الموضوعية المتعلقة بـ"مساهمة كبار السن في التنمية المستدامة"، أجرى الفريق العامل مناقشة تحاورية بشأن مجال تركيز الدورة الثالثة عشرة المتمثل في "الإدماج الاجتماعي"[6].

ورحب المحاورون والوفود والمشاركون بحلقة النقاش التحاورية للخبراء المتعلقة بمجال التركيز في الدورة الثالثة عشرة المتمثل في "الإدماج الاجتماعي". وناقش المشاركون مختلف وسائل تعزيز الإدماج الاجتماعي لكبار السن واستكشفوا السبل التي يمكن من خلالها للفئات التي تعيش أوضاعا هشة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمسنات وذوو الإعاقة، أن تمارس العديد من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بسبل منها تعزيز الفرص المتاحة وتوافر الموارد واحترام الحقوق. ولاحظ المحاورون أن العديد من كبار السن يعانون من الاستبعاد الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة، وهو ما يتفاقم بسبب العقبات العامة التي تغذي التمييز والتمييز ضد كبار السن وإساءة معاملة من هم بالفعل في أوضاع هشة وفي حاجة ماسة إلى الحماية والإدماج.

وخلال المناقشة التحاورية، لوحظ أن حالات حرمان لا حصر لها، مثل الفقر والجوع، وعدم المساواة بين الجنسين، ونقص الموارد المالية، ومحدودية الحماية الاجتماعية، تشكل بوادر للاستبعاد الاجتماعي. وسُلط الضوء على أن حالات الحرمان تلك تزيد من تفاقم الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين وتزيد من إعاقة كبار السن عن التمتع بحقوق الإنسان المكفولة دوليا. ولاحظ المحاورون كذلك أن الاستبعاد الاجتماعي كثيرا ما يطبعه سوء الحالة الصحية، وعدم تقدير الذات، والشعور بالوحدة، وارتفاع معدلات الانتحار، والوفيات المبكرة في أوساط السكان المسنين.

ولاحظ المحاورون أن بناء مجتمعات شاملة لكل الأعمار يتطلب قوانين واستراتيجيات وسياسات فعالة تجسد العدالة والمصالحة وآليات مُحكمة تساعد على القضاء على التمييز ضد كبار السين والتمييز بشكل عام. وجرى التشديد على ضرورة أن تشمل هذه التدخلات الاعتراف بأن الإدماج الاجتماعي يتجاوز مجرد توفير الخدمات الأساسية لكبار السن ويجب أن يكون جزءا من نسيج حقوق الإنسان، حيث يعترف بكرامة كبار السن وقيمتهم على قدم المساواة مع الآخرين. واتفق في الرأي المشاركون على أن الإدماج الاجتماعي يشكل أساس ضمان التمتع التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكبار السن، بما في ذلك تعزيز التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة والاستقلالية والمساواة بين الجنسين. وأشارت وفود إلى أن وجود عالم مثالي شامل اجتماعيا يقتضي مشاركة مجدية من الجميع، بغض النظر عن السن والجنس ونوع الجنس والأصل الإثني والهوية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تسليط الضوء على أن تحقيق الإدماج الاجتماعي يتطلب

(6) أدار حلقة النقاش الأستاذ في جامعة بريمن، ماتياس فون شوانينفلوغن. وشمل المحاورون السفير والرئيس الوطني السابق لجمعية الأمم الأولى في كندا، أوفيد ميركرودي؛ ومديرة شبكة أبحاث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الشيخوخة الصحية، شيرين حسين.

إنشاء منابر لصنع القرار، حيث تكون آراء كبار السن مسموعة، وعلى أن استخدام المنصات الرقمية والإلكترونية في هذا الصدد أدى دورا رئيسيا في إسماع صوت كبار السن خلال ذروة جائحة كوفيد-19.

وفي المناقشة التحاورية، أشار المحاورون إلى أن أحد سبل المضي قدما نحو تحقيق رؤية المجتمع الشامل اجتماعيا هو التصدي بشكل تام للعقبات التي تحول دون الإدماج، مثل الوصم والتمييز، والتمييز ضد كبار السن، وإساءة المعاملة والإهمال، وكذلك تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار لمن هم أشد تخلفا عن الركب. ولاحظ المشاركون أنه في معظم البلدان، تُجمع بيانات عن الأشخاص الذين تصل أعمارهم إلى 49 عاما، مما يشوه الحقيقة على أرض الواقع، ومن ثم شددوا على أهمية تحسين جمع البيانات وتحليلها من أجل فهم احتياجات كبار السن على نحو أفضل.

وأخيرا، أشار المتحاورون إلى الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير فعالة للمساعدة على تعزيز الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك اعتماد صك ملزم قانونا تناصره من الناحية السياسية حكومات ملتزمة بضمان حقوق كبار السن.

مناقشة تحاورية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن

رحب المحاورون والوفود والمشاركون بحلقة النقاش التحاورية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن[7]. وأبرز المحاورون والمتكلمون الاتجاهات الديمغرافية العالمية الراهنة، بما في ذلك شيخوخة السكان، وطالبوا بأن يعالج المجتمع الدولي مسألة تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن باعتبارها مسألة ملحة. وأشار المتكلمون إلى أنه على الرغم من أن حقوق الإنسان ليس لها حدود متعلقة بالسن، فإن حقوق الإنسان لكبار السن كثيرا ما تنتهك، كما اتضح خلال جائحة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، لاحظ بعض المحاورين والوفود وغيرهم من الجهات المعنية أن التحديات الخاصة التي يواجهها كبار السن، ولا سيما التمييز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن، لم ينظر فيها و/أو تعالج بما يكفي في الأطر الدولية القائمة لحقوق الإنسان والهيئات المرتبطة بها. وأشار متكلمون آخرون إلى أنه رغم تحديد أوجه القصور في حماية حقوق الإنسان لكبار السن على الصعيد العالمي، فإن من الحيوي تحسين فهم وتحليل الثغرات المعيارية المحتملة التي قد توجد على الصعيد الدولي قبل النظر في الحاجة إلى وضع صكوك جديدة. ومن ناحية أخرى، احتجت عدة وفود ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات للمجتمع المدني بأن الدليل على وجود ثغرات قد ثبت بالفعل من خلال أعمال الفريق العامل منذ إنشائه.

وتبادل المحاورون والوفود خبرات على الصعيد الوطني كان القصد منها دعم حقوق الإنسان لكبار السن وتعزيز عمل الحكومات المعنية في مجال تعميم مراعاة الشيخوخة، وأشاروا في الوقت نفسه إلى التحديات والعقبات القائمة. وسُلط الضوء أيضا في سياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن على

(7) أدارت المناقشة الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، ماريا ديل كارمن سكيف. وكان المحاورون هم رئيسة شعبة السياسات الدولية المعنية بالشيخوخة والإدماج في الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة والمسنين والنساء والشباب في ألمانيا، نيكول زوندورف – هينتي؛ ونائب مدير شعبة السياسات المتعلقة بالمسنين في وزارة الصحة والرفاه في جمهورية كوريا، لي تايغيونغ؛ والأمين الوطني المعني بحقوق المسنين في وزارة حقوق الإنسان والمواطنة في البرازيل، ألكسندر دا سيلفا؛ والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا ماهلر؛ ورئيسة اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن، في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة، جنيف، سيلفيا بيريل – ليفين.

تقاطعية التمييز الذي يواجهه العديد من كبار السن في جميع أرجاء العالم لأسباب تشمل السن ونوع الجنس والعرق والإعاقة وغيرها.

وحدد المتكلمون عدة أطر سياساتية وصكوك دولية وإقليمية باعتبارها ذات أهمية في توفير التوجيهات من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وهي تشمل اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان والمعايير الأخرى للاتحاد الأوروبي، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

وأعربت عدة وفود، وكذلك أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، عن تأييدها لإنشاء فريق أساسي شامل لعدة أقاليم، وكذلك لمشروع مقرره المقترح الذي سيقدم في الدورة الثالثة عشرة. وشدد أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني على ضرورة ضمان المشاركة والانخراط الفعالين لكبار السن وممثليهم والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أي مناقشة تتعلق بحقوق كبار السن.

وأشار بعض المتكلمين إلى التطورات التي شهدها عمل مجلس حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان لكبار السن وأكدوا من جديد ضرورة ضمان التكامل بين عمل الجمعية العامة وعمل المجلس. وجرت الإشارة أيضا إلى ضرورة ضمان إدراج المسائل ذات الصلة بكبار السن في المناسبات الرئيسية المقبلة للأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وقدم مختلف ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني أمثلة للكيفية التي سيتعزز وسيتيسر بها عملهم على الصعيد الوطني بوضع صك دولي ملزم قانونا.

سبل المضي قدما

خلال المناقشة المتعلقة بسبل المضي قدما، قدم أحد الوفود مشروع مقرر ونقحه شفويا باسم مجموعة من الدول الأعضاء (A/AC.278/2023/L.1/Rev.1). وفي مشروع المقرر هذا، طلب الفريق العامل إلى الرئيسة تعيين ميسرين مشاركين، أحدهما من بلد متقدم النمو والآخر من بلد نام، للعمل مع المكتب من أجل وضع جدول زمني واضح ولتيسير النظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات المحتملة في مجال حماية حقوق الإنسان المفروضة لكبار السن وأفضل السبل لسدها، من خلال عقد اجتماعات حكومية دولية غير رسمية تكون مفتوحة وشفافة وشاملة بين دورتي الفريق العامل الثالثة عشرة والرابعة عشرة، يشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة والمراقبون في الجمعية العامة، وإلى التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والخبيرة المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، ضمن ولايتها، خلال هذه العملية.

وأيدت عدة وفود ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية المبادرة الرامية إلى تعزيز عمل الفريق العامل والمضي قدما نحو تحقيق نتائج ملموسة بدرجة أكبر. وشارك في تقديم مشروع المقرر عدد من الوفود. واعتمد الفريق العامل المقرر دون تصويت.

وخلال المناقشة التي جرت في الجلسة السابعة، أعربت عدة وفود عن تقديرها لاعتماد المقرر بدون تصـــويت. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لمشـــاركة منظمات المجتمع المدني خلال الدورة، مما أدى إلى إثراء المناقشات. ونظرت عدة وفود في المواضيع المشمولة والمناقشات التي جرت خلال الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل، وأشارت إلى أن كبار السن يعانون من التمييز على أساس السن، وكذلك من تحديات تتعلق بالأمراض المزمنة، والرعاية الوقائية، والتمتع بالحق في الصـــحة، والعزلة والأثر غير المتناســـب لجائحة كوفيد-19، وذلك دليل على الحاجة إلى تعزيز التضـــامن بين الأجيال وأهمية تعزيز حقوق الإنســـان لكبار السن. وقدمت الوفود لمحة عامة عن خططها الوطنية لضمان الحصول على الخدمات وحماية حقوق كبار السن. وأعربت عدة وفود ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية عن الحاجة إلى صك دولي ملزم قانونا بشـأن حقوق كبار السـن. وارتأت وفود أخرى أن من المناسـب تعزيز الصـكوك القانونية القائمة لحماية حقوق كبار السن.

وفيما يتعلق باختيار مجالي تركيز الدورة الرابعة عشـــرة للفريق العامل، المقرر عقدها عام 2024، في أعقاب مشـــاورات غير رســـمية أجراها المكتب مع الدول الأعضـــاء والدول المراقبة خلال فترة ما بين الدورتين، اتخذ الفريق العامل قرار شفويا باختيار مجالي "المشاركة في الحياة العامة وعمليات اتخاذ القرارات" و "إمكانية الوصول والبنية التحتية والموئل (النقل والإسكان وإمكانية الوصول)".

وفي الأخير، أود أن أعرب عن عظيم امتناني وتقديري للأمانة العامة لما تقدمه من دعم مســـتمر للفريق العامل؛ ولرئيسة وحدة البرنامج المعني بالشيخوخة وهيئة التنسيق لدى الأمم المتحدة المعنية بالشيخوخة، أمل أبو رافع، وفريقها، جوليا فيري، وشـاثو نفيلا، وأمين لمرابط، وميون هوانج، وجول أوتينو – لوفلر، في إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية على ما أبدوه من روح مهنية وتعاون متميزين؛ ولمدير مكتب مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان في نيويورك، كريغ مخيبر؛ ورئيس قسـم المسـاواة والتنمية وسـيادة القانون، في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك، ريو هادا.

وأعرب أيضـــا عن امتناني وتقديري لأمين الفريق العامل، في إدارة شـــؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ونيس لينت؛ ولنائب أمين الفريق العامل، في إدارة شـــؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، رومل مارنان؛ وللفريق بأكمله لما قام به من عمل جاد وممتاز ولما قدمه من دعم مستمر.

وأود أن أكرر الإعراب عن تقديري العميق للمتحاورين المرموقين لما قدموه من إسهامات موضوعية وملهمة في أعمال الدورة الثالثة عشـرة للفريق العامل، وكذلك لممثلي المؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني لمشـــاركتهم النشـــطة وتعاونهم البنّاء. وآمل أن يكون في وســـعنا أن نعول على حضـورهم وإسـهاماتهم القيمة في الدورات المقبلة من أجل مسـاعدة الفريق العامل على تنفيذ ولايته، ونتطلع إلى أن تعززوا مشاركتكم في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص امتناني وعظيم تقديري لنائبتي الرئيســـة الموقرتين ومقرر الفريق العامل الموقر: روزيني ب. فانغو (الفلبين)، وبياتريس مايي (كندا)، وتوماس غرونوالد (ســـلوفاكيا). فلولا دعمهم القيم وعملهم الجاد ومهنيتهم في إدارة أعمال مكتب الفريق العامل لما أمكن عقد هذه الدورة.

سادسا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

33 - في الجلسة السابعة، المعقودة في 6 نيسان/أبريل، أدلى الرئيس ببيان بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للفريق العامل.

سابعا - اعتماد التقرير

34 - أُبلغ الفريق العامل في جلسته السابعة، المعقودة في 6 نيسان/أبريل، بأن الأمانة العامة ستضع في مرحلة لاحقة، بالتعاون مع المكتب، الصيغة النهائية لموجز الرئيسة بشأن النقاط الأساسية للدورة الثالثة عشرة، وبأن ذلك الموجز سيُدرج في التقرير.

35 - واعتمد الفريق العامل في نفس الجلسة مشروع التقرير المتعلق بأعمال دورته الثالثة عشرة، بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.278/2023/L.2.